تحذير

حذرت اللجنة الوطنية للانتخابات جميع المرشحين لعضوية المجلس الوطني الاتحادي 2019، من استعمال اسم القبيلة أو العائلة بأي شكل من الأشكال في الحملات الدعائية الخاصة بهم ضمن سعيهم لحث الناخبين على التصويت لهم، وذلك استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة (47) من الفصل السادس من التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019، والتي تنظم أحكام وضوابط الحملات الانتخابية.

وجددت اللجنة الوطنية للانتخابات حرصها على تنظيم عملية انتخابية في جو تسوده الوطنية ورفع اسم الإمارات، والابتعاد عن استخدام ما من شأنه إثارة النعرات الطائفية والقبلية والعرقية لحث الناخبين على التصويت إلى مرشحين محددين.

وبينت أن هذا التصرف من بعض المرشحين أو مؤيديهم يتعارض مع الشفافية والدقة التي تنتهجها اللجنة الوطنية للانتخابات في تنظيم عملية انتخابية تسعى إلى ترسيخ مبدأ أن صوت الناخب أمانة، ومنحه لمن يستحقه واجب وطني، كما بينت أنه يعد مخالفاً للتعليمات التنفيذية التي تؤكد على أن تحافظ الحملات الدعائية للمرشحين على قيم ومبادئ المجتمع. أبوظبي - البيان

14

أعلنت لجنة إمارة أبوظبي، لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019، عن تحديد 14 مركزاً انتخابياً لاستقبال الناخبين في اليوم الرئيسي للانتخابات الموافق الـ 5 من أكتوبر المقبل.

وأوضحت بأن اللجنة الوطنية للانتخابات، وافقت على تخصيص 5 مراكز في مدينة أبوظبي هي مركز أبوظبي للمعارض، ومدرسة مبارك بن محمد، ومركز ياس مول التجاري، وجامعة زايد، ومجلس الوثبة، بالإضافة إلى 5 مراكز في مدينة العين، هي مركز العين للمؤتمرات في منطقة الخيصي، وقاعة أفراح الوقن، وقاعة أفراح الظاهر، وقاعة أفراح الهير، ومدرسة شيخة بنت سرور بمنطقة البحر.

كما تم تخصيص 4 مراكز أخرى في منطقة الظفرة، هي صالة أفراح مدينة زايد، وصالة أفراح مدينة غياثي، وصالة أفراح مدينة السلع، ومجلس جزيرة دلما، حيث من المقرر أن تفتح تلك المراكز الانتخابية أبوابها للناخبين في اليوم الرئيسي للانتخابات ومن الساعة 8 صباحاً ولغاية الساعة 8 مساء أي لمدة 12 ساعة.

خطة مدروسة

ولفتت اللجنة بأنها راعت في عملية اختيار المراكز أن تتم وفق دراسة، وضمن خطة محددة تضمن لجميع أعضاء الهيئات الانتخابية، إمكانية الوصول إليها والإدلاء بصوتهم لمرشحيهم.

■ أبوظبي - موفق محمد

مدينة ويلينجتون بنيوزيلندا تشهد أولى عمليات التصويت

بدء التصويت خارج الدولة لانتخابات «الوطني»

■ أبوظبي - البيان

انطلقت أمس عمليات التصويت خارج الدولة في سفارات دولة الإمارات ومقار بعثاتها الدبلوماسية حول العالم، وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي، حيث باشر مواطنو الدولة من أعضاء الهيئات الانتخابية، والموجودون في الخارج الإدلاء بأصواتهم للمشاركة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019، والتي تستمر على مدى يومي 22 و23 سبتمبر الجاري.

وتم تسجيل أولى عمليات التصويت خارج الدولة في بعثة الدولة الدبلوماسية بمدينة ويلينجتون بنيوزيلندا عند الساعة العاشرة و50 دقيقة صباحاً بالتوقيت المحلي لمدينة ويلينجتون (الساعة 2:50 صباحاً بتوقيت دولة الإمارات)، حيث سجل المركز الانتخابي هناك المواطن حميد أحمد حميد الفلاسي الذي حضر للإدلاء بصوته كأول المصوتين في الخارج لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019.

انتماء

وقال معالي عبد الرحمن العويس، وزير الصحة ووقاية المجتمع وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات: «إن مشاركة مواطني الدولة الموجودين بمختلف أنحاء العالم في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019 تعكس مدى انتمائهم للوطن وولائهم لقيادته الرشيدة وتعزز الثقة بمكانة المجلس الوطني الاتحادي كأحد الركائز الرئيسية لمسيرة التطور التي تشهدها دولة الإمارات في جميع المجالات».

استثناء

وكانت اللجنة الوطنية للانتخابات أعلنت مؤخراً استثناء المواطنين الموجودين خارج الدولة والواردة أسماؤهم في قوائم الهيئات الانتخابية من إلزامية شرط إبراز الهوية الإماراتية للمشاركة في عمليات التصويت داخل المراكز الانتخابية الـ118 الموجودة في سفارات الدولة وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، على أن يتم تقديم صورة عنها مع جواز السفر أو أي وثيقة رسمية معتمدة تثبت هوية الناخب. كما أرسلت اللجنة رسائل نصية للمواطنين الموجودين خارج الدولة بهذا الخصوص، حرصاً على تسهيل مشاركة المواطنين من أعضاء الهيئات الانتخابية الموجودين خارج الدولة في العملية الانتخابية.

جهوزية

من جهته أكد طارق لوتاه وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، عضو اللجنة الوطنية للانتخابات، رئيس لجنة إدارة الانتخابات، جهوزية المراكز والمقار الانتخابية في الخارج لاستقبال أكبر عدد ممكن من الناخبين.

وقال لوتاه: إن اللجنة الوطنية للانتخابات حريصة على تنفيذ عملية انتخابية وفق أعلى معايير الدقة والشفافية وبما يضمن لجميع الناخبين المشاركة الفاعلة في إنجاح العملية الانتخابية سواء كانوا داخل الدولة أم خارجها.

وأشار لوتاه إلى أن هذا العام شهد من خلال التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي زيادة في عدد المراكز الانتخابية خارج الدولة إلى 118 مركزاً، مؤكداً أن هذه الزيادة تأتي مواكبة لارتفاع أعداد أعضاء الهيئات الانتخابية مع كل استحقاق انتخابي. وأضاف أن اعتماد التصويت خارج الدولة يهدف إلى إفساح المجال أمام جميع أعضاء الهيئات الانتخابية لممارسة حقهم الانتخابي.

مشاركة

من جانبها فتحت سفارة الدولة لدى جمهورية مصر العربية الشقيقة أبوابها منذ صباح أمس أمام مواطني الدولة المتواجدين في الأراضي المصرية من أجل المشاركة في التصويت في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي، والتي تستمر يومين في مقار السفارة من 10 صباحاً وحتى 6 مساءً بالتوقيت المحلي للقاهرة.

وأكد جمعة مبارك الجنيبي، سفير الدولة لدى مصر ومندوبها الدائم في جامعة الدول العربية، أن «السفارة لن تألو جهداً في تقديم كل أنواع الدعم والمساندة لمشاركة أكبر عدد من مواطني الدولة المتواجدين في جمهورية مصر العربية الشقيقة في هذه الانتخابات المهمة للمساهمة الفعّالة في إنجاح هذه الانتخابات التي تعبر بحق عن توجيهات القيادة الرشيدة في دعم الوطن وأبناء الإمارات».

كما انطلقت انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2019، صباح أمس، وشهدت سفارة الدولة في عمّان توافد المقيمين الإماراتيين في الأردن، للمشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم بكل سهولة ويسر بفضل التجهيزات التي وفرتها السفارة لإتمام هذه العملية.

أنور قرقاش: الانتخابات تدعم دولة المؤسسات

■ أنور قرقاش خلال المشاركة في التصويت للانتخابات بقنصلية الدولة في نيويورك

■ دبي - البيان

شارك معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أمس، في التصويت لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019 في قنصلية الدولة في نيويورك.

ونشر معاليه، عبر حسابه الرسمي في «تويتر»، صورة له أثناء المشاركة في التصويت لانتخابات «الوطني»، وعلّق معاليه على الصورة قائلاً: «شاركنا اليوم (أمس) في التصويت لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019 في قنصلية الدولة في نيويورك، حضور طيّب من أبناء الإمارات المتواجدين في مدينة نيويورك، الانتخابات الرابعة في برنامج التمكين تعزز المشاركة وتدعم دولة المؤسسات التي ننشدها».

■ أول ناخب من نيوزيلندا | من المصدر

■ جانب من التصويت في الرياض

■.. وفي كولومبو

■.. وفي نور سلطان عاصمة كازاخستان

■ من إسلام آباد

■ من جمهورية الصين الشعبية

■ من بروكسل

3 مراكز بألمانيا

انطلقت في العاصمة الألمانية برلين عملية انتخابات المجلس الوطني أمس، على أن تستمر ثلاثة أيام. وعملت سفارة الدولة في ألمانيا على فتح ثلاثة مراكز انتخابية، في مبنى السفارة في برلين وفي مبنى القنصلية العامة في ميونيخ إلى جانب مركز ثالث في القنصلية في مدينة بون. ومع انطلاق العملية الانتخابية حثّ رئيس اللجنة الانتخابية في ألمانيا، يوسف الحبابي، المواطنين على المشاركة بهذا العرس الانتخابي الكبير.

■ من الكويت

■ من السفارة في لاهاي

■ أول صوت من فيينا

■ من السفارة في موسكو

■ من ملبورن بأستراليا

■ من الرباط في المغرب

■ افتتاح المركز الانتخابي في البرتغال

وقد عبّر عدد من المواطنين ممن شاركوا بالانتخابات، عن ارتياحهم لسهولة الإجراءات وعملية التصويت، بفضل الترتيبات والإمكانات التي وفرتها السفارة منذ وصول الناخب إلى مقر السفارة وحتى قيامه بأداء حقه الدستوري المتمثل في التصويت لمن يراه الأنسب من بين قائمة المرشحين. وقال المستشار في السفارة فيصل آل مالك لـ«البيان»: «إنّ هنالك إقبالاً من المواطنين المقيمين في الأردن على التصويت وممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب واختيار الشخص الأفضل بالنسبة لهم. وقدمت السفارة كل التسهيلات بداية في دعوتهم وتوضيح مكان وتوقيت انعقاد الانتخابات، إضافة إلى شرح وتوضيح كيفية التصويت».

وتستمر عملية التصويت على مدار يومين من الساعة العاشرة صباحاً إلى السادسة مساءً. وتولى أحمد علي البلوشي سفير الدولة، مهام رئاسة المركز الانتخابي داخل السفارة، وعضوية كل من (المستشار فيصل أحمد آل مالك، وعائشة النقبي سكرتير ثان، وفهد منير العتيبي سكرتير ثالث)، وتم اتخاذ كل الإجراءات الفنية والتنظيمية المناسبة في نظام التصويت والمعتمدة من قبل اللجنة الوطنية للانتخابات.

سهولة

بينما افتتحت لجنة التصويت لانتخابات الدورة الرابعة للمجلس الوطني الاتحادي للدولة بمقر بعثة الإمارات لدى الأمم المتحدة في جنيف، والتي يترأسها سفير الدولة عبيد سالم الزعابي، وجهزت اللجنة كل ما يلزم حتى يدلي المواطنون الإماراتيون المقيمون في جنيف والمناطق المحيطة بها بأصواتهم بيسر وسهولة.

افتتحت اللجنة أعمال الاقتراع في العاشرة من صباح أمس، وتستمر في استقبال مواطني الدولة للتصويت حتى اليوم. وأكد سفير الدولة في جنيف عبيد سالم الزعابي اتخاذ كل الترتيبات من أجل أن يسهم مواطنو الدولة بالخارج في هذه الانتخابات.

تفاعل

وتوجه عدد كبير من المواطنين الإماراتيين المقيمين في المملكة المتحدة، ومن الطلبة المبتعثين للمشاركة في انتخابات المجلس الوطني للعام 2019. وجرت عملية التصويت في المبنى القنصلي التابع لسفارة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بدأت عملية الاقتراع بمشاركة كادر وأعضاء السفارة في المملكة، وعدد كبير من المواطنين الإماراتيين والطلبة المبتعثين.

اختبار كفاءة عمليات التصويت الإلكتروني

■ خلال الانتخابات في دورة سابقة | أرشيفية

طارق لوتاه: مواصلة التطور في العملية الانتخابية تعزّز معايير الشفافية

■ الشارقة - البيان

نظّمت اللجنة الوطنية للانتخابات، أول من أمس، اختباراً تجريبياً لعمليات التصويت الذي يحاكي تجربة التصويت الانتخابي بكافة مراحلها، وذلك بهدف اختبار كفاءة مختلف عمليات التصويت الإلكتروني، وتجنب أي تحديات في اليوم الانتخابي الرئيسي، وضمان توفير أعلى معايير النزاهة والشفافية والدقة في مختلف محطات العملية الانتخابية.

وشمل اختبار التصويت التجريبي الذي نظمّته اللجنة الوطنية للانتخابات، تجريب كفاءة كافة عمليات وتجهيزات العملية الانتخابية، بدءاً من فتح المراكز الانتخابية واستقبال الناخبين والتحقق من بطاقات الهوية الخاصة بهم إلكترونياً، والتصويت، وصولاً إلى فرز الأصوات بشكل إلكتروني، وإعلان النتائج.

التطور النوعي

وقال طارق هلال لوتاه، وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، عضو اللجنة الوطنية للانتخابات، رئيس لجنة إدارة الانتخابات: «إن اللجنة الوطنية للانتخابات تواصل مسيرة التطور النوعي والمستمر في تنظيم العملية الانتخابية وفق نظام متقدم اعتمد تقنية التصويت الإلكتروني منذ الدورة الانتخابية الأولى للمجلس الوطني الاتحادي، من أجل تعزيز معايير الشفافية والنزاهة والكفاءة، وضمان دقة البيانات والتصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج».

وأكد لوتاه أن اختبار التصويت التجريبي الذي نظمته اللجنة الوطنية للانتخابات على مدى يوم كامل استعداداً لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، يسهم في ضمان تنفيذ العملية الانتخابية وفق أعلى المعايير، واستبعاد الأخطاء، والتأكد من الجاهزية الكاملة لتنفيذ العملية الانتخابية على النحو الأمثل ودون عقبات لوجستية أو تقنية، بما يستكمل كافة الاستعدادات للوصول إلى عملية انتخابية متميزة.

المرشح الأجدر

وأضاف لوتاه: «ندعو كافة أعضاء الهيئات الانتخابية للمشاركة الفاعلة والمكثّفة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019 من أجل اختيار المرشحين الجديرين بتمثيلهم وحمل قضاياهم وتطلعاتهم إلى المجلس، والمساهمة في تعزيز مبدأ المشاركة السياسية الذي ينطلق من نهج الشورى والمشاركة المتأصل في مجتمع الإمارات».

وأشاد لوتاه بدور كافة اللجان وفرق العمل التي شاركت في يوم التصويت التجريبي، مشيراً على التزامها المستمر بضمان استكمال كافة الاستعدادات الفنية واللوجستية للعملية الانتخابية وصولاً إلى اليوم الانتخابي الرئيسي في الخامس من أكتوبر 2019، من أجل تسهيل مختلف إجراءات التصويت على المواطنين أعضاء الهيئات الانتخابية وإنجاز عملية انتخابية سليمة وفق أعلى المعايير. وشاركت في اختبار يوم التصويت التجريبي كافة اللجان المنبثقة عن اللجنة الوطنية للانتخابات بمختلف تخصصاتها، بما في ذلك لجنة إدارة الانتخابات، ولجان الإمارات، واللجنة الأمنية، واللجنة الإعلامية، ولجنة الأنظمة الذكية، ولجنة الطعون، ولجنة الفرز. كما حضرت مجموعات من فرق عمل مراكز انتخابية ومتطوعي انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019.

إجراءات

وشملت الاختبارات التجريبية تسلسل وسلامة الإجراءات الخاصة بعملية الانتخاب، ومستويات التنسيق بين مختلف لجان الانتخابات، والتواصل بين المراكز الانتخابية الموزعة في مختلف أنحاء الدولة مع اللجنة الوطنية للانتخابات ومختلف الجهات المعنية، إضافة إلى اختبار كفاءة نظام التصويت الإلكتروني بكافة إجراءاته، والتأكد من جاهزية البنية التحتية للمراكز الانتخابية والإعلامية والشبكات السلكية واللاسلكية.

وتستعد الدولة لليوم الرئيسي لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي الموافق 5 أكتوبر 2019، حيث تفتح أبواب 39 مركزاً انتخابياً موزعة على كافة أنحاء الدولة لاستقبال الناخبين من أعضاء الهيئات الانتخابية.

راشد الكيتوب يسعى لوضع آليات رقابية تفعّل برامج التوطين

■ دبي - وائل نعيم

يسعى المحامي راشد الكيتوب مرشح عن إمارة دبي، في برنامجه الانتخابي إلى تناول محاور عدة تتعلق بقضايا وطنية مهمة، أبرزها التوطين، ويقول إنه سيعمل على تفعيل برنامج التوطين من خلال إلزام الدولة شريكها الخاص بنسبة محددة من المواطنين وتدريبهم، حيث يعتبر أن الإشكالية ليست في رفع معدلات التوطين، ولا بد من إيجاد آليات رقابية جادة بها تفعل برامج التوطين الموجودة، مع الدعوة لربط سلم الرواتب بارتفاع التكاليف والحاجات المعيشية، وتوسعة الدعم للمواطنين، وتغيير البرنامج التعليمي للمواطن وتطويعه ليناسب حاجات سوق العمل بكل سهولة.

النمو الاقتصادي

ويتناول البرنامج الانتخابي النمو الاقتصادي، ويقول راشد الكيتوب: تقابلنا تحديات منها انخفاض الإيراد النفطي، وتم وضع الاستراتيجيات لبناء قطاع صناعي يعوض نقص الإيراد الريعي، ولكن ذلك يلزمه مخصصات تمويلية، وتتحمل الموازنة عبء توفير المخصص لهذا القطاع والتنمية به، ما يدفعها لتأجيل مشروعات ذات أولوية، لذا أقترح تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبذلك يتحمل القطاع الخاص عبء التمويل والإنشاء والإدارة والتشغيل للمشاريع التنموية، وستتحول الدولة إلى مُوجّه ومراقب ومشرف فعّال للاقتصاد، والقطاع الخاص يعمل لديها بمقابل، ومخاطر المشروع توزع بين الطرفين. ونستطيع استغلال ونقل التكنولوجيا والخبرات الموجودة لدى القطاع الخاص بمقابل لا يكاد يذكر.

■ راشد الكيتوب

التعليم

ويرى الكيتوب ضرورة دعم التعليم من خلال الذكاء الاصطناعي لبناء جيل مواطن مبتكر للتكنولوجيا لا مستخدم لها، إلى جانب الترويج للسياحة التعليمية، خاصة أن لدينا الإمكانات، ما يستوعب طاقات تعليمية، ومن المناهج ما نستطيع المنافسة به، ومن القوانين لحكم قطاعي التعليم ما حققنا به إنجازات عالمية. وكذا دعم مجالات التعليم في العلوم التقنية والرياضيات والتكنولوجيا لحاجة سوق العمل لها، وإزالة عقباتها بتحديد أجور ومزايا لها تتناسب مع الجهد المبذول في تحصيلها.

محمد الدرمكي يطرح تشريعات تدعم الخريجين والمتقاعدين

طرح خطط ودعم تشريعات التنمية البشرية والمجتمعية

■ محمد الدرمكي

■ أبوظبي - البيان

طرح المرشح محمد جمعة آل رحمة الدرمكي، عن إمارة أبوظبي في مجلسه الانتخابي، ملخصاً عن برنامجه الانتخابي للمجلس الوطني الاتحادي الذي يشتمل طرح دعم التشريعات الخاصة والعامة باللوائح المتعلقة بالتراث المادي والمعنوي وتوطيد علاقتهم بنشأة الأجيال القادمة والحفاظ على الموروث، مؤكداً طرح خطط ودعم تشريعات التنمية البشرية والمجتمعية المتعلقة بإيجاد بيئة تعمل وتسهل دمج الخريجين الجدد في سوق العمل الخاص، وذلك بالشراكة مع الجهات الخاصة والحكومية.

ويرى أن القطاع الخاص رافد أساسي، ويجب الولوج فيه بالكادر الوطني لتطوير خبراتهم العملية والعلمية، والإسهام في طرح أفكار برامج تدريبية حكومية للخريجين لدمجهم في سوق العمل يتحملها المتقاعدون ذوو الخبرة المميزة، ويكون ذلك بدعم حكومي، وذلك للتغلب على شرط الخبرة الذي يطلبه جميع أصحاب العمل، وهو ما يعد عائقاً أمام الخريجين الجدد.

دعم

وأفاد بأنه سيدعم تشريعات سابقة خاصة بالمتقاعدين لفتح نوافذ مشرقة لهم للاستفادة من خبراتهم المميزة، ودمجهم في خدمة مجتمعية بعد التقاعد، تتوّج فترة عملهم بعطاء اجتماعي معنوي يستفيد منه جيل ناشئ يقود زمام الأمور بالمبادرة الطيبة بخبرة مثمرة، لتطوير الصلاحيات التشريعية وتوظيف الأدوات الرقابية لتحقيق التعاون والتكامل بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى متابعة التشريعات الخاصة بالعملية التعليمية، ودعم جهود إيجاد بيئة محفزة للكادر التعليمي، وتعزيز مفهوم المكانة التعليمية للتربوي.

سهيل البستكي يتقدم بـ 10 مقترحات لدعم ملف التوطين

■ دبي - رحاب حلاوة

تقدم الدكتور سهيل البستكي المرشح لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019 عن إمارة دبي، بـ 10 مقترحات في ملف التوطين، أهمها إنشاء هيئة اتحادية للتوطين، لتسريع عجلة التوطين في القطاعين العام والخاص والقضاء على هذه المسألة، وإيجاد حلول جذرية للانتقال لمرحلة تدريب وتأهيل الموارد البشرية المواطنة، والتي هي صلب تخصصه ورسالته في الدكتوراه، إلى جانب إعداد خطط توطين استراتيجية تلبي حاجات سوق العمل وتلائم مخرجات التعليم مع متطلبات الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية، وإشهار جمعية نفع عام تعنى بالتوطين وتساند جهود الدولة في هذا المجال، وإنشاء مجلس اتحادي للتوطين يعمل ضمن استراتيجيات مدروسة للقضاء على البطالة ورفع نسبة التوطين في القطاعين، وإلزام القطاع الخاص بتوفير فرص عمل للمواطنين.

■ سهيل البستكي

موازنات للخريجين

وأكد على أهمية رصد موازنات للخريجين الجدد ومتابعة الزيادة التراكمية في أعدادهم نحو استيعابهم أولاً بأول، ودعوة المؤسسات المعنية بالتوطين إلى مراجعة سياساتها الداخلية في هذا الموضوع، وتوفير بيئة عمل سليمة ومؤهلة لاحتضان واستيعاب الخريجين والعاطلين عن العمل، ودعم أجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص وتأمينهم ضد التعطل، وإيجاد آلية تستهدف إيجاد فرص عمل للمواطنين في أماكن قريبة من مساكنهم.

4 محاور

وتضمن البرنامج الانتخابي للبستكي، 4 محاور وهي (التوطين والصحة والتعليم والتقاعد) وأضاف « أما محور التعليم فيضم نحو 6 محاور أهمها العمل على المطالبة بتشكيل لجنة اتحادية تجري تقييم مخرجات التعليم المدرسي والتعليم العالي بشكل دوري لتسهم برفد سوق العمل بالكفاءات.

وبخصوص محور الصحة أشار إلى انه سيسعى لتشديد الرقابة على مراكز جراحة اليوم الواحد والتجميل، وإنشاء هيئة مختصة للرقابة على المؤسسات الطبية الخاصة للحد من الأخطاء الطبية. أما بالنسبة لمحور التقاعد فأشار إلى إنشاء صناديق لإدارة مستحقات نهاية الخدمة للمتقاعدين.

مقال

انتخابات المجلس الوطني

آزفَ موعد انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات مع تمنياتنا بالتوفيق لكل المرشحين لهذه الدورة. إنني أنظر بارتياح بالغ إلى هذه التجربة الجديدة التي بدأت تنمو شجرتها في بيئة مجتمع الإمارات وتورق أغصانها بهذا الشكل الطبيعي الذي نعايشه في هذه الدورة في ظل هذا الحراك الانتخابي الموفق إن شاء الله تعالى، الذي لا شك ستنضج ثماره بتوفيق الله في مستقبل هذه التجربة، ولا يمكنني أن أنظر إلى ذلك إلا من خلال تصغير بعض السلبيات التي يمكن أن تحدث خلال تطبيق إجراءات هذه المشاركة وممارسة دورها، ولقد حرص المشرّع الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشاء المجلس الوطني الاتحادي على ممارسة حرية الرأي والمشاركة الإيجابية في إدارة دفة العمل السياسي في البلاد بما يضمن تطويره وتفعيله بشكل مرحلي، بحيث مورس هذا العمل الوطني بما يناسب كل مرحلة من مراحله ابتداء من التعيين المحض لكوادره التي قامت بتحمل مسؤوليته وممارسته بشكل ضمن له تثبيت أصول هذه التجربة والخبرة فيها، وربما أنا أحد الشهود على تلك المرحلة التي أدت دورها بنجاح، حيث شغلت منصباً في الأمانة العامة لفترة، وعايشت ممارسة هذه التجربة بالشكل الذي أدى إلى نجاحها حسب رأيي وقربي عن كثب من هذه الممارسة رغم أن أسلوب اختيار الأعضاء كان وقتها بالتعيين، ولكنه كان اختياراً موفقاً تم إسناد المسؤولية فيه إلى عناصر وطنية معروفة بولائها للوطن وخدمة المواطنين، فقد شارك أولئك الأعضاء حينها بكل جدية واهتمام في إثراء هذه التجربة على أكمل وجه، وكانت فترة مميزة تلك التي تولى فيها المرحوم تريم عمران رئاسة المجلس الوطني، من حيث ارتفاع سقف المطالبات الوطنية وحرية المناقشات وجديتها وتوجيه الأسئلة للوزراء وطرح الموضوعات العامة ومشاركة المجلس في اللقاءات العربية والدولية للبرلمانات، وكانت فترة مهمة في تنشيط هذا العمل البرلماني رغم بعض الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة من حولنا، وكان دور المجلس مميزاً واتسمت بعض العناصر بطرحها الجريء واللافت من خلال مناقشاتها، وكانت هناك متابعة مجتمعية لجلسات المجلس بشكل جدي لما يطرح ويناقش في تلك الجلسات، وأسهم كثير من الأعضاء في إثراء هذه التجربة رغم أسلوب التعيين لأعضائه كما قلت، إلا أن جدية مشاركة أعضاء المجلس ومواقفهم في اللقاءات الدولية والعربية كانت موضع تثمين وتقدير، وذلك ما شهدته وأنتجته تلك المرحلة من هذه الممارسة التي حققت نجاحاً طيباً، ما أعطى القناعة للقيادة بضرورة تطوير جوانب منها، حيث تناول التطوير جانب اختيار الأعضاء وصولاً إلى هذه المرحلة التي نظمت إجراءاتها في هذا الشكل الذي نراه في هذه الدورة من حيث اختيار نصف أعضاء المجلس بالانتخاب ونصفه الآخر بالتعيين، وإشراك المرأة بالنصف في عدد الأعضاء، لإتاحة الفرصة لهذا الصوت النسائي للتعبير عن رأي المرأة فيما يخصها من قوانين وموضوعات، والأهم في ذلك زيادة عدد أعضائه، لكون مجتمع الإمارات قد زادت نسبة المواطنين فيه عن الفترة السابقة زيادة ملحوظة، ما يتطلب في مقابل ذلك زيادة في عدد ممثليه، ولا بد أن يكون هذا الأمر موضع اهتمام القيادة، وما يهمني هنا بصفتي متابعاً عن كثب لأداء أبناء الإمارات ومشاركتهم في هذا الحراك الانتخابي الذي ارتحت له، ما جعلني أثني عليه في هذا الحديث، وأهمه أن جلّ المرشحين هم من فئة الشباب المتحمس للمشاركة في هذا العمل الوطني، والحريصين على خوض غمار هذه التجربة وإنجاحها والإفادة منها رغم أن عدد مقاعد العضوية هذا قليل جداً مقابل هذا الزخم من الإقبال على المشاركة والأمل بالفوز بفرصة التمثيل الوطني، ورغم ذلك فإن نسبة المشاركة كانت عالية جداً لهؤلاء المرشحين الذين حرصوا على خوض هذه المشاركة الفاعلة، التي لا شك ستؤدي إلى نجاح هذا الجانب المهم من هذه التجربة بالشكل والحماس الذي اتسموا به، وتلك نقطة إيجابية أسهم المرشحون في إنجاحها بجهود مشاركتهم، الأمر الثاني من تميز هذه التجربة هو موضوعات الحملات الانتخابية واختيار أسلوب طرحها وتسويقها بين الناخبين الذين هم الفيصل في نجاح المرشحين من عدمه، من خلال ما قدموه في حملاتهم وبرامجهم الانتخابية فقد شاهدت واقتنعت بمدى جدية مشاركة المرشحين في هذا الشأن من خلال تلك البرامج التي صاحبت حملاتهم الانتخابية التي جاء معظمها في نطاق الخدمة المجتمعية من باب السعي لتطوير حياة المواطنين والوصول بهم إلى مستوى اجتماعي أفضل بحيث امتاز هذا العدد الكبير من المرشحين بتقديم أطروحات انتخابية كثيرة ولافتة المضامين في الحرص على خدمة حياة المواطنين في الدولة، بحيث لم تترك هذه البرامج شأناً من الشؤون التي تخدم المواطن إلا واقترحوه وناقشوه وقدموا رؤيتهم فيه بأساليب جميلة متطورة تنم عن وعي انتخابي عميق رغم حداثة سنّهم وقلة خبرتهم في هذه الجوانب من المشاركة، وقد قاموا بشرح هذه البرامج من خلال حملاتهم الانتخابية واتصالهم المباشر بالناخبين واللقاءات بهم ومن خلال الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي التي زخرت بهذا النوع من الدعاية والإعلان وخدمة المرشحين، ما أبان عن حسّ انتخابي متطور لدى أبناء الإمارات لا شك يعكس كثيراً من الارتياح لهذه الحملات الانتخابية التي قام بها المرشحون لعضوية المجلس الوطني رغم قلة مقاعد العضوية وكثرة عدد المرشحين وكثرة أعداد البرامج المطروحة ونوعيتها، والتي أبانت عن جانب من النجاح في عرضها وتسويقها بين الناخبين وأفراد المجتمع عموماً، ولا شك أن في ذلك ما يكشف عن مدى تركيز المرشحين ورغبتهم في خدمة مواطنيهم بناء على هذه البرامج الانتخابية المطروحة من قبلهم، لذلك فإنني أرى أهمية هذه التجربة الجديدة، ما يبشر بالخير ويعطي الانطباع الإيجابي عن همّة أبنائنا وقدرتهم على خوض غمار هذه التجربة بشيء كبير من الفهم والحماس والطرح العقلاني والمنطقي لهذه الممارسة التي أثبتوا أنهم أهلٌ لها، ولا ينقصهم شيء فيها، ما يطمئن الإنسان إلى نجاح ابن الإمارات في خوض هذه التجربة وإثبات فاعليته بل وتميزه فيها، بغض النظر عمن سيفوز في هذا السباق الانتخابي أو يخسر فيه مع تأكيدي أن الجميع فائز وعلى رأسهم الوطن وتجربته البرلمانية هذه التي نسعى جميعاً قيادة وشعباً ومرشحين وناخبين وغيرهم من المواطنين إلى ترسيخ فكرتها على هذا الصعيد الوطني المهم والمعبرة عن حرص مشترك بين القيادة والشعب في إنجاح هذه الممارسة والسير بها قدماً إلى غاية أبعد وأهم.. ورغبتنا في المجلس القادم أن يقوم بجمع هذه البرامج ودراستها ومحاولة الاستفادة مما يصلح منها للطرح البرلماني في مرحلته المقبلة فإن أغلبها ذو رؤية مجتمعية عالية المستوى لخدمة المواطنين وخدمة عامة ورأيي أن يتم تكريم كل المرشحين في هذه التجربة الجميلة والثرية بغض النظر عمن فاز منهم أو لم يفز؛ لأننا كما قلنا ونؤكد أنهم جميعاً فائزون.

■ بقلم:
إبراهيم محمد بوملحه